تقرير وزارة التخطيط مشكلات حقيقية للتنمية البشرية في العراق

تدني مستوى السكن لاكثر من ٤٥٪ من الأسر العراقية

اعداد/ شاكر الميام

اوضحت خطة التنمية الاستراتيجية التي اعدتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي للسنوات الثلاث المقبلة ، ان هناك اتجاهاً للتدهور في جميع مؤشرات التنمية البشرية ، مقارنة باساس عام ١٩٨٠، واشارت الخطة الى (ان نتائج المسح التي نشرت مؤخرا اظهرت مدى التراجع الكبير في نوعية الحياة للعائلة العراقية. ولفتت الى ان هذا التراجع انعكس من خلال عدم استقرار وضمان تجهيز الكهرباء لاكثر من ٣,٢ مليون اسرة.وتردي نوعية الماء لاكثر من ٧٦ ٪ من اجمالي العوائل العراقية ، فضلا عن الانخفاض الخطر في كميات المياه التي وصلت الى نسبة من (٦٠ ٩٠٪) من مجموع سكان المدن.. وكذلك التراجع في خدمات الصرف الصحي لاكثر من مليون ونصف المليون من السكان

((لا اعتقد بان هذا الرقم يمثل النسبة الحقيقية للسكان الذين يحظون بخدمات الصرف الصحي، لان الرقم الدقيق في بغداد وحدها يبلغ اكثر من ثلاثة ملايين مواطن يسكنون اطراف العاصمة)، وتدني مستوى السكن لاكثر من ٤٥ ٪ من الاسر العراقية. واشارت الخطة الى التدهور الكبير في النظام الصحي بما يتجاوزنسبة ٣٠ ٪، وارتفاع نسبة الوفيات بين الامهات بمعدل يفوق الدول المجاورة. اذ ان اغلب حالات الولادة تتم في بيوت خاصة، وان عدد العراقيين الذين يعانون من الامراض المزمنة في تزايد، كما اوضح المسح وجود بطالة واسعة بين الاوساط الشبابية وصل الى ٣٧ ٪، وان هناك ١٩٢ منشأةمملوكة للدولة مجموع منتسبيها نصف مليون عامل. اغلبها متوقفة عن العمل والانتاج. الا ان معظمها باتت غير ذات جدوى اقتصادية، والكثير منها تعرض لاعمال السلب والنهب والتخريب، وصار دعم مثل هذه المشاريع يشكل عبئا على الميزانية يقدر بـ (٩٠٠) مليون دولار. وقد عزت الخطة اسباب ذلك الى ما اسمته (عقود العزلة الطويلة التى فرضها النظام السابق، وتسببت في اتساع الهوة بين العراق والعالم الخارجي).

العاملون في الشركات والبطالة المقنعة

المواطن (كريم ناصر جويد) الذي يعمل في الشركة العامة للصناعات الكهربائية يقول: عدد العاملين في الشركة يربو على خمسة الاف عامل، يمكن تصنيفهم على وفق (البطالة المقنعة) لان معظمهم لا يمارسون اي عمل سواء كان فنيا ام اداريا، وهم يداومون يوما واحدا في الشهر، لان الكثير من المعامل والاقسام متوقفة عن العمل، اما بسبب قدم معداتها او انها عاطلة وليس لها مواد احتياطية، وهذا انعكس سلبا على المردود المادي للعمال فاغلبهم الان يتقاضون رواتب وفق سلم الفئات الثلاث (مئة، مائتين، ثلاث مئة من الاف الدنانير).وجاء في خطة التنمية الاستراتيجية المستقبلية في العراق، انه تم انشاء اكثر من (٢٣٠٠) مشروع ضمن حملة الاعمار، استوعبت اكثر من (١،٥٥٠) مليون مواطن، فضلا عن مئات المشروعات الاخرى هي قيد الانجاز، وارتفاع معدلات انتاج النفط، اذ بلغت (٢،٨) مليون برميل يوميا، والى تحسن انتاج الطاقة الكهربائية، واتساع مديات الاتصالات الهاتفية. كما اشارت الخطة الى ان حملة الاعمار بدأت بطيئة منذ سنة (٢٠٠٣-2004)، واشتملت على (٢٠٠) مشروع فقط لاعادة الاعمار. وبعد مرور سنة واحدة، كان هناك اكثر من (٢٥٠٠) مشروع بكلفة (٧،٥) مليار دولار تحت الانجاز. ومنذ شهر حزيران عام (٢٠٠٤) كان هناك اكثر من (٢٠٠٣) مشاريع قد انجزت بالفعل، كما ان مشاريع تأهيل البنى التحتية لقطاع النفط ادت الى زيادة معدلات انتاج النفط، كما تم اعادة هيكلة القطاع النفطي من خلال دمج شركات النفط الثلاث في شركة وطنية واحدة. اما بالنسبة للواقع الصحي، فقد اوضحت خطة التنمية، ان الانفاق عليه ارتفع لاكثر من ثلاثين مرة عما كان عليه قبل الحرب، اذ انجز (١٤٠) مشروع صحي. وفي قطاع التربية والتعليم، فقد تم بناء (٣٠٠٠) مدرسة (يبدو ان هذا الرقم مبالغ فيه، اذ ربما يكون الرقم الحقيقي هو ٣٠٠ مدرسة)، وتدريب (٨٠٠) مدرب أساسي على مستوى المدارس الثانوية، وبدورهم قاموا بتدريب (٣١٧٧٧) مدرسا في عموم العراق.

التنمية البشرية والتلوث البيئي

بسبب الحروب الكارثية، تلوثت البيئة العراقية بشكل يكاد يكون كارثياً ايضا نتيجة حرق او تسرب المواد الملوثة من المنشآت الصناعية، منها ملايين الاطنار من الوقود والزيوت والكبريت السائل والحوامض المركزة والمبيدات الكيميائية وحرق اطارات السيارات، وتوقف مصادر الطاقة الكهربائية والدمار الذي لحق بمصافي النفط، وتوقف العمل في وحدات معالجة المياه الصناعية، وارتفاع مناسيب المياه في المبازل، وتدمير مرسبات الغبار في معامل السمنت، وتوقف العمل في وحدات تصفية مياه الشرب، ومحطات معالجة المياه الثقيلة، وتدمير اكثر من (٣٥ ٪) من اليات البلديات، وترك النفايات من دون طمر صحي، وبسبب المواد المشعة الناجمة الانفجارات، تلوثت مياه الشرب، وتلوث الهواء والتربة، ناهيك عن التلوث الضوضائي والبصري والشمي والاشعاعي والتلوث الكهرومغناطيسي. والحق الحصار الاقتصادي والحظر النفطي، اكبر الضرر بالكساء الاخضر للارض، وكذلك الحيوانات البرية وعموم الثروة الحيوانية، وزاد من عدد الاصابات بالامراض الانتقالية، كما تسببت حملات النظام السابق العسكرية ضد الشعب الكردي، ومنها (الانفال) وكذلك الغزوات التركية لاراضي اقليم كردستان واعمال القصف الجوي والمدفعي الى زعزعت التوازن البيئي في الاقليم، كما شكلت اعمال التهريب المستمرة للثروة الحيوانية والاخشاب خطرا اضافيا يتهدد البيئة العراقية. لقد اخلت الحروب في العراق بالتوازن البيئي، وكانت سوقا رائجة لاسلحة الدول المتقدمة، ومختبرا لتجريب المبتكرات والمخترعات في مجال التسلح، اذ استخدم النظام المباد، الغازات السامة ليبيد (٥٠٠٠) مواطن كردي بريء، وكذلك استخدام النابالم، والثاليوم لتسميم معارضيه دونما ضجة، كما استخدمت في حرب الخليج الثانية اخطر المبيدات والملوثات، وخاصة (اليورانيوم) المستنفذ و **du** الذي يدوم نشاطه الاشعاعي (٤٥) مليار سنة، اي ان دوامه ابدي، ومع احتراقه ينبعث اوكسيد اليورانيوم السام والمشع، وينتقل في الهواء لعدة كيلو ميترات، لتستقر دقائقه في الاعضاء الحيوية بالاستنشاق والهضم، وليتسبب في حدوث آلام في الرأس وفي امراض خبيثة. بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، دخل مسلسل الارهاب والتخريب والجريمة المنظمة في سباق نوعي جديد ضد الشعب العراقي ومظاهر وجود الدولة الاساسية، بهدف تحطيم ارادة الشعب وحركته الاجتماعية والديموقراطية والجمعيات الخيرية والطوعية، الامر الذي ادى الى تراجع الثقافات الوطنية، ومنها الثقافة البيئية الى خطوات كبيرة الى الوراء، لتحل محلها ثقافة وديموقراطية (القطيع)، اي الثقافة الشمولية الجديدة والهجينة الانتقائية النفعية، ثقافة الموت والقبور، ثقافة قيم النفاق والغدر والاغتيال والانتقام والقمع، واساسها الجهل والفقر والتهميش وعدم الثقة بالاخر وبالمستقبل والوهم والوحشية.

اخلت الحروب بالتوازن البيئي خصوصاً استخدام النظام السابق الغازات السامة والنابالم والثاليوم لقتل وتسميم ابناء الشعب وتلويث البيئة

التخطيط والتنمية

هناك الكثير من المفاهيم (الاجتماقتصادية) باتت غير واضحة وغير مفهومة من قبل المواطن العراقي، كالاعمار، واعادة الاعمار، والتخطيط والتنمية، والانماء، والبرمجة، والتنمية المستدامة والتنمية البشرية. ان التخطيط عملية شاملة تمس جوانب المجتمع (الاجتماقتصادية)، والثقافية والعلمية، وتستجيب الى قوانين التطور المبرمج والنسبي للاقتصاد الوطني، واهمية التوازن بين الفروع الرئيسية للاقتصاد الوطني، وتقليل آثار التقلبات الاقتصادية غير العادية، واختلال التوازن غير الاعتيادي والازمات. وفي التخطيط يجري تطويع التكنيك لاعداد الخطط ضمن مستوى المعرفة المتوفرة عبر: احلال التقديرات المعقولة الى جانب المعرفة الاحصائية ومقارنة البيانات بعضها مع البعض الاخر، مع الاخذ بعين الاعتبار آراء الخبراء والاختصاصيين، ووضع الخطط التمهيدية لخلق الهيكلية التنموية، وتحديد الاولويات في المجالات الانتاجية والاستهلاكية، وميدان التجارة الخارجية، والبدء في سلسلة عمليات التخطيط من المستويات القاعدية صعودا. كما يستند التخطيط إلى جملة مبادئ في المقدمة منها: ارتباط الجهة العليا في جهاز التخطيط باعلى جهة من الجهاز التنفيذي، وتضم في عضويتها الخبراء في الميادين السياسية والاجتماقتصادية، ووجوب اقرار مجلس التخطيط على الخطط التنموية قبل المباشرة بالتنفيذ.لا يمكن الحديث عن التخطيط من دون المشاركة الحقيقية للشعب، وخاصة في مناقشة ودراسة اوضاعه وتعقيداته واشكالياته، وتوفير مستلزمات النجاح على اسس اختيارية وطوعية ديموقراطية، وعبر الاحترام الكامل لحقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية،واحترام التعددية السياسية والابتعاد عن القسر الحزبي والميكيافيلي، والتدخل في الحياة الشخصية للناس. وان لا ينظر الى التخطيط على انه من مهام المسؤولين حصرا، وكأنهم الاكثر اخلاصا من غيرهم، وانه لا يعني الشعب. كما ان التخطيط الجزئي، يعني تنظيم الاستفادة من موارد قطاع اقتصادي معين، ومجموعة القرارات والتوصيات الصادرة عن اعلى هيئة في التخطيط المركزي لتنظيم الاستخدام الامثل للثروة في اقليم معين، بينما يعني التخطيط الشامل بوضع الخطط الانتاجية المركزية والتوزيعية والتسويقية في ضوء الحاجات الاقتصادية والاجتماعية. يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بتحديد النسب الرئيسية في عملية التنمية، اي افضل النسب بين (الانتاج والاستهلاك والتراكم، انتاج سلع الانتاج، وانتاج سلع الاستهلاك، والانتاج في القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة والزراعة والنقل والخ)، الصناعة الاستخراجية والتحويلية، واحتيا طي العمالة، واحتياجات الانتاج في العمل، انتاجية العمل والاجور، توزيع الانتاج اقليميا، الاستهلاك الجمعي للخدمات والاستهلاك الفردي). ان التنمية في بلادنا، تعني فيما تعنيه، استكمال بناء وتطوير القطاعات الاقتصادية الاساسية التي تستند في نموها الموضوعي إلى الثروات الطبيعية المتوفرة اصلا وتأهيلها للمساهمة في اعادة تركيب الصادرات العراقية، وتعديل الميزان التجاري، وتشكل العلاقة العضوية السليمة بين الصناعة والزراعة محور ومحتوى التنمية.

التنمية الاقتصادية والفقر

في التنمية يكون التركيز اساسا على تغطية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ففي سبعينيات القرن المنصرم، ركزت التنمية الاقتصادية على تقليل الفقر: قياس الفقر/ خط الفقر/ نسبة الفقر، وتوزيع الدخل: قياس التفاوت/ المعامل الجيني، وزيادة التشغيل: قياس البطالة/ قياس الانتاجية، واشباع الحاجات الاساسية: الرقم القياسي لنوعية الحياة (مؤشرات التغذية/ الصحة/ السكن/ التعليم)، وفي نفس المدة صنفت التنمية الاجتماعية الدول الى: صناعية متقدمة، ونامية، واقل نموا، ومخططة مركزيا. ان التنمية الاقتصادية امر لا مناص منه، اذا اريد للعراق ان يلحق بالركب العالمي المتقدم والنمو الاقتصادي عموما، بما فيه استقرار الاسعار والاستقرار النقدي، هو دافع قوي للنمو الاقتصادي، وحجم الدخل والانتاج بصورة مطلقة ونسبية، فيما يصيب المواطن منها، تغيير الهيكلية الاقتصادية باتجاه التكامل والتوازن والتنوع، ومصادر النمو الاقتصادي هي حصرا: (التراكم الرأسمالي، وتوسع اعداد العمالة والتقدم التقني).

التنمية البشرية في التقارير الدولية

يصدر برنامج الامم المتحدة الانمائي ((undp، تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام ١٩٩٠، وبضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في اطار ثلاث مجموعات، تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع – متوسط –ضعيف)، ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على اساس متوسط ثلاثة مكونات هي: طول العمر (ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة في حديه الادنى والاقصى مابين ٨٥٢٥ – سنة). والمعرفة (تقاس بمعدل الامية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة وتتراوح ما بين صفر ٪ و ١٠٠ ٪)، ومستوى المعيشة (ويقاس بمعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين ١٠٠ دولار و ٤٠٠٠٠ دولار).ويتكون دليل المؤشر من ثلاثة مستويات هي: تنمية بشرية عالية (٨٠ ٪ واكثر)، وتنمية بشرية متوسطة (من ٥٠ ٪ الى ٧٩ ٪)، وتنمية بشرية منخفضة (اقل من ٥٠ ٪)، وتمنح هذه المؤشرات اوزانا متساوية، يدرج العراق ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة. العراق في مؤشرات التنمية

ان المؤشر المركب للتنمية البشرية، هو من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار، وهذه المؤشرات هي: مؤشر الحرية الاقتصادية، ويدرج العراق ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة، والمؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الامم للاقتصاديات الرأسمالية الناهضة، اذ لا يخضع العراق لهذا المؤشر لانه لا يمتلك اقتصادا ناهضا، ومؤشر التنافسية العالمية والعراق خارج هذا المؤشر، والمؤشر المركب للمخاطر الوطنية الذي عد العراق في درجة مخاطر مرتفعة.

التنمية البشرية والحريات الاساسية ان مفهوم التنمية البشرية يتسع لكل مجالات الحياة البشرية، من تعليم وصحة وعيش وامن، فضلا عن التمتع بحريات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وتوسيع خيارات الناس، فالخيارات المتعلقة بالمشاركة السياسية والتنوع الثقافي، وحقوق الانسان، هي ايضا من اساسيات حياة البشر، مع الاخذ بنظر الاعتبار، ان الخيارات الانسانية الاساسية حاسمة جدا، لان تلبيتها ستمهد الطريق امام الخيارات الاخرى. فالتنمية البشرية تستهدف الاستراتيجيات التنموية الناس قبل الانتاج، والتجارة، واسعار الصرف، واسعار الفائدة، واسواق الاوراق المالية.ان الهدف من توظيف مفهوم (التنمية البشرية) في الخطاب الاقتصادي المعاصر، هو يعني الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي التقليدي، الذي ظل سائدا خلال العقود الماضية الى مجال اوسع يشمل الحياة البشرية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتم دراسة الاوضاع المجتمعية وتحديد التنمية البشرية التي وصل اليها المجتمع عادة بالاعتماد على ثلاثة محاور اساسية: الاول، هو محور الزمن، اي ما يحدث لدليل التنمية البشرية ومؤشراتها من تطور ايجابي او سلبي، او استقرار خلال افق زمني محدد، والذي يوضح لنا الثقة التي يمكن ان تحققها دولة ما خلال مدة زمنية محددة.والثاني محور مقارنة دليل التنمية البشرية ومؤشراتها في دولة معينة مع دول اخرى، لمعرفة درجة تطور المجتمع في الاطار الدولي الذي اضحت فيه المقارنات اداة مهمة من ادوات دفع التنمية نحو الامام، والذي يوضح لنا درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية بين مختلف الدول. اما الثالث فهو محور توزيع نتائج التنمية وثمارها بين السكان، اذ يبين كيفية توزيع الدخل والثروة في المجتمع بهدف الحد من الفقر والقضاء على التخلف، ويعد محور التوزيع من اهم مكونات دليل التنمية البشرية،لانه يكشف عن نتائج التنمية وثمارها بين مختلف فئات المجتمع وبين الاغنياء والفقراء، وبين الذكور والاناث، وبين الريف والمدينة، وبين المناطق المختلفة والفئات. ويدعى المعامل الذي يعكس التباين في توزيع الدخل في البلد المعني بالمعامل (الجيني) اي بين (صفر و ١٠٠) وما بين هذين الحدين تتموضع بلدان العالم..

لماذا يدرج العراق دولياً ضمن مجموعة دول التنمية البشرية الضعيفة؟

التنمية المستدامة في العراق

اعتمدت التنميتان المستدامة والبشرية مبدأ جعل التنمية في خدمة الناس وليس وضعهم في خدمة التنمية، وصار المفهوم مقترنا بتوسيع خياراتهم سواء فيما يتعلق بموارد كسبهم او امنهم الشخصي او وضعهم السياسي او الاجتماعي..التنمية البشرية المستدامة، تعني تنمية لا تكتفي بتوليد النمو حسب، بل تشمل توزيع عائداته بشكل عادل ايضا، وهي تجدد البيئة ولا تدمرها، وتمنح الناس الامكانية اللازمة ولا تهمشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. ان التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في مصلحة الفقراء والطبيعة، وتوفير فرص العمل وفي مصلحة المرأة، وهي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل من الانسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الابعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر الى الطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق التنمية، وهي تهدف الى خلق بيئة توفر للانسان متعة وحياة طويلة وصحية ولائقة به.تتمثل عناصر التنمية البشرية المستدامة في: الانتاجية، اي قدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة. وعدم الحاق الضرر بالاجيال المقبلة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة او الديون العامة التي تتحمل عبئها الاجيال اللاحقة. والمساواة، او تساوي الفرص المتاحة امام كل افراد المجتمع بغض النظر عن العرق او الجنس او الاصل او اللون..والتنمية تتم بالناس وليس فقط من اجلهم.، وتشترط التنمية المستدامة صراحة والزامية ديمومة العملية التنموية وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة، وكذلك وضع البعد البيئي للاستدامة كاحد الابعاد الاساسية مع البعد السياسي. والسؤال، هل يتيح النمط الرأسمالي المتجسد في نظام السوق نموا مستداما واستغلالا رشيدا للموارد اقتصاديا ومستداما بيئيا؟ لا سيما ان طبيعة السوق ونظام السوق الرأسمالية تنفي امكانية ثبات النمو وتواصله من دون انكفاء وتحتمل ظهور الازمات الاقتصادية بشكل متكرر. ان اعطاء دورا اساسي للدولة يخفف التناقض بين التنمية المستدامة ونظام السوق شريطة الالتزام بالديموقراطية السياسية والمؤسساتية المدنية والشفافية كي لا تقع هذه الدولة في فخ البيروقراطية والكومبرادورية والطفيلية. والتنمية المستدامة تعني: الشفافية والاعلام والمشاركة وتحقيق العدل وضمان المواطنة والديموقراطية البيئية وحرية التعبير عن الرأي، وحكم القانون، والمجتمع المدني، والسلم الاهلي، واطلاق البدائل الديموقراطية في مجالات الادارة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية.واعطاء الاولويات الجوهرية لحقوق الانسان وحقوق الاطفال، والحقوق المتساوية للمرأة، ومكافحة التعذيب، ونبذ عقوبة الاعدام، ومكافحة الارهاب والفساد. فضلا عن ادارة الموارد الطبيعية، والادارة المستدامة للغابات، وخفض عمليات التجارة غير القانونية بالاخشاب، واحتواء الاخطار البيئية، ونتائج هوس الحروب والعسكرة، والتنوع البيئي، والسياحة المستدامة. والحد من التفاوت في المداخيل، وتقليص الانفاق العسكري، وتثبيت النمو الديموغرافي، والحجم النهائي للسكان واهمية توزيع السكان، والاستخدام الكامل للموارد البشرية، والصحة والتعليم، وعدم اتلاف التربة باستعمال المبيدات، وتدمير الغطاء النباتي والصيد، وصيانة المياه، وتقليص ملاجئ الانواع البيولوجية، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري. بينما تشمل الابعاد التكنولوجية للتنمية، استعمال تكنولوجيات انظف في المرافق الصناعية، والاخذ بالتكنولوجيا ت المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة، وتعزيز البحث العلمي، وتطوير تكنولوجيات المواد الجديدة والتكنولوجية المعلوماتية، والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية.وتحسين الاداء المؤسساتي بالتكنولوجية الحديثة وتنمية القدرات العلمية وفرص الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وايجاد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر. والتحول الى المجتمع المعلوماتي وتوسيع القاعدة المنظمة لاساسيات التحكم وتطبيقاته في المؤسساتية الاجتماعية،

معضلات تواجه التنمية البشرية في العراق

من ابرز المعضلات التي تواجهها التنمية المستدامة في العراق، هو الضعف الراهن في الموارد المالية، وتكاد تنحصر الموارد المالية للدولة في العوائد الناجمة عن صادراته النفطية لتبلغ نسبة النفطي اكثر من ٦٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي، كما تشكل هذه العائدات اكثر من ٩٠ ٪ من موارد الموازنة العامة، بما في ذلك موازنة البرنامج الاستثماري، وهي حالة فريدة من نوعها وتحتاج الى معالجة جدية تعيد التوازن الى هيكل الاقتصاد العراقي وتنويع مصادره ومداخيله، اي تحرير الاقتصاد من طابعه الريعي وتحويله الى اقتصاد متنوع ومتوازن المقومات الهيكلية. ان الموارد المالية الناجمة عن عائدات النفط لا تفي بالحاجات التمويلية لمشاريع التنمية المستدامة واعادة الاعمار، لا سيما ان حجم الخراب والتدمير الذي تعانيه البنى التحتية وهياكل الاقتصاد يستلزم مبالغ مالية كبيرة. فضلا عن مكافحة البطالة وتحسين الخدمات (كالكهرباء والماء والتعليم والصحة) والايفاء بالالتزامات الخارجية (الديون وتعويضات الحرب). وتشير بعض التقديرات الى ان هذه الكلف قد تصل الى ما يقرب من (١٠٠) مليار دولار. تتطلب استراتيجية التنمية البشرية المستدامة الشاملة للعراق، سواء اكان ذلك من ناحية الفكر التنموي ام من ناحية سياسات التطبيق وتوفير مستلزمات وضعها واقرارها زتنفيذها ومتابعة التنفيذ، تتطلب وضعا امنيا عاليا مقرونا بتوفر الحرية والحياة والمؤسسات الديموقراطية والقدرة على ممارستها فعلا، بما في ذلك الحرية الفكرية وحرية التعبير والمشاركة في الحوار من جانب مجموعة كبيرة جدا من الخبراء والمختصين في مختلف الاختصاصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية والفنية والبيئية من دون خشية الوقوع ضحية القوى الارهابية اوالاضطرار للهجرة. ان الاختلالات والتشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد العراقي من الحدة بحيث ان ازالتها واعادة التوازن لجميع الانشطة الاقتصادية يتطلب وجود رؤية استراتيجية للمستقبل، تعاني التنمية المستدامة في العراق تحديات جمة على كافة الاصعدة، وهي متدنية ومنخفضة ودون المتوسط باشواط –على اساس معدلات العمر ومستويات التعليم والدخل، وان اكثر من ٥٠ ٪ من المواطنين يعانون التدني المعيشي، وهناك الارتفاع الواضح في نسب وفيات الاطفال غير المعقولة، والحرمان بنسبة ٤٠ ٪ من الخدمات الصحية والبنى التحتية. المعلم (حسين جبار سباهي) يقول: كوني احد اعضاء الاسرة التربوية، اجد ان التنمية البشرية لا بد من ان تبدأ اولا بالارتقاء بالواقعين التربوي والتعليمي، لانهما حجرا الزاوية للتنمية البشرية، سواء في النوع او الكم، وبالمناهج وبالخطط والتدريب ورفع مستوى المعلم والمدرس الادائي والمادي، وكذلك التوسع في مجال الابنية المدرسية والمختبرات والتقنيات الحديثة (حاسوب + انترنيت) هذا اولا، وثانيا، بالنسبة لي شخصيا، اجد نفسي في دوامة معيشية عاصفة، فلا الدخل كاف لتغطية احتياجات الحياة اليومية، ولا تلك التي تتعلق بفرص الترفيه والمتعة والراحة، ناهيك عن تفاقم ازمات الخدمات والوقود والاسعار غير المسيطر عليها، وإغراق السوق العراقي بالبضائع المستوردة الرديئة، فبعض منها لا يصلح للاستخدام البشري وتردي النقل وارتفاع اجوره. عدا ازمة السكن التي باتت تقض مضاجع اكثر من ٣٥ ٪ من الاسر التربوية، والكهرباء الغائبة منذ اكثر من ١٧ عاما. ويضيف: كما لا اخفيك ان الوضع الصحي في العراق في تراجع مستمر. وان نسبة ٥٠٪ من اطفال العراق يعانون سوء التغذية وهشاشة العظام، وانتشار الكثير من الامراض التي كان العراق خاليا منها، كالجدري المائي، والكوليرا، والتهاب الكبد الفايروسي، وحتى الرمد والتكاف وغيرها من الامراض المعدية والانتقالية. ويؤكد ضرورة وضع خطط تنموية نزيهة وحقيقية، تأخذ بنظر الاعتبار حاجات الانسان العراقي الذي حرم منها لاكثر من اربعة عقود من الزمن.